

تقرير

قانون المالية لسنة 2017



البوصلة



أفريل 2017



● مقدمة

● مسار إعداد الميزانية

● مناقشة مشروع قانون المالية في مجلس نواب الشعب

● في قانون المالية: (التصرف في الميزانية حسب الأهداف، والهيئات المستقلة، والتحكم في الأجور)

● قانون المالية التكميلي وغلق الميزانية

● الأوامر التطبيقية المتعلقة بقانون المالية لسنة 2017

● الاستنتاجات والتوصيات

● الملاحق



يترجم قانون المالية من كل سنة أولويات الحكومة وسياساتها العامة في كافة القطاعات، ويحدد الأحكام العامة التي ستضبط الاستراتيجية الاقتصادية والمالية للدولة.

يولي الدستور أهمية خاصة لقانون المالية، ويجعله نقطة التقاء سنوية ضرورية بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية للنقاش حول التوجهات التي ستأخذها الحكومة للوفاء بوعودها. يوضح الدستور أن قوانين المالية تأتي في شكل مشاريع قوانين من اختصاص الحكومة، ويضبط عدة معايير لنقاشها، منها آجال دستورية لإيداعها والمصادقة عليها، وتحديد للإطار القانوني الذي ينظم المصادقة عليها، وهو القانون الأساسي للميزانية.

إن قانون المالية لسنة 2017 مثال ملائم لدراسة مسار إعداد الميزانية السنوي، لعدة أسباب منها تعاقب حكومتين على نفس مشروع قانون المالية، مما يسمح بامتحان استمرارية الدولة والالتزامات السياسية والاقتصادية، مع تغير آخذي القرار والأولويات التي يجب عكسها في الميزانية.

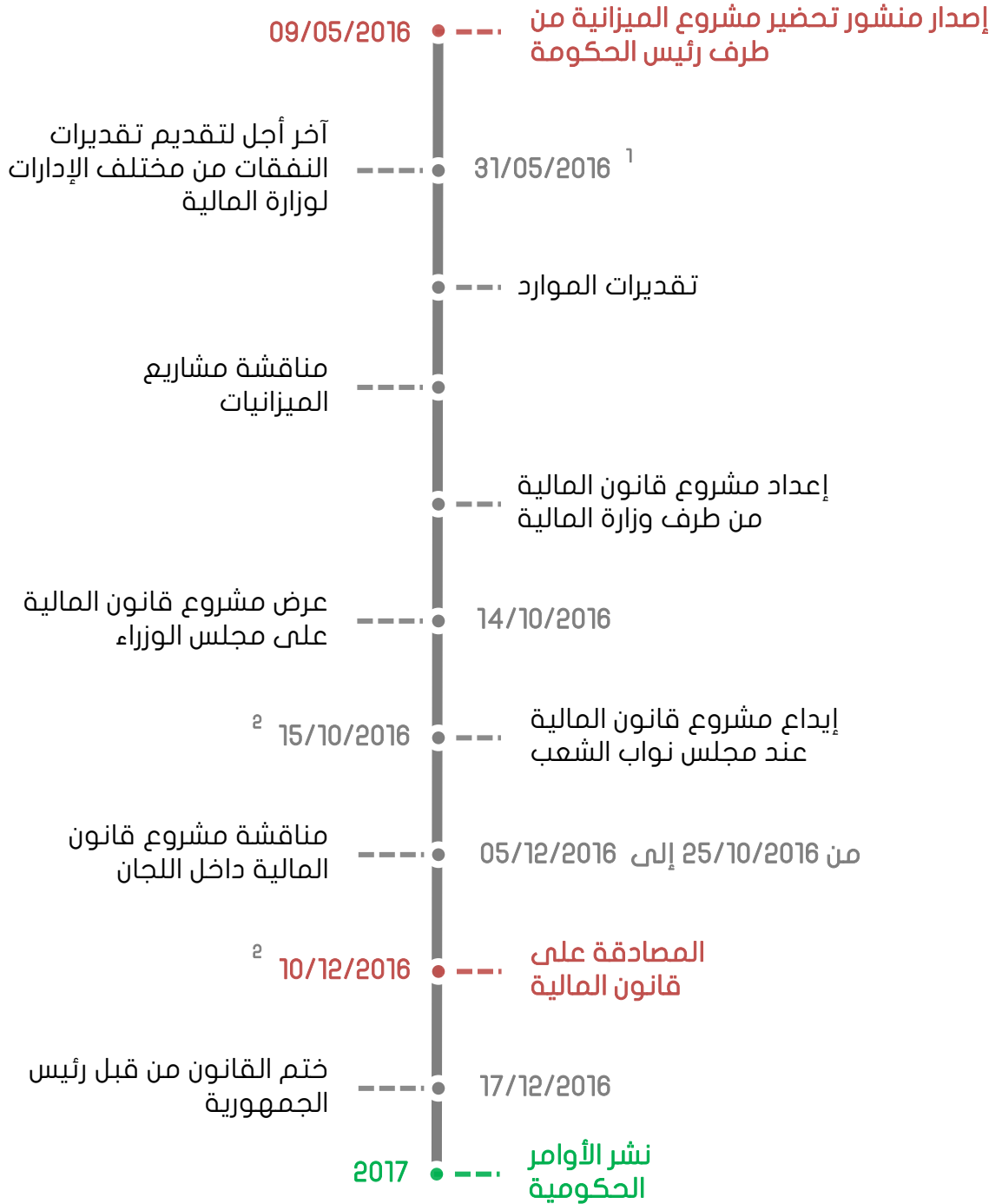
اعتمد هذا التقرير بالأساس على الأحكام الدستورية التي تنظم مسار إعداد الميزانية، ثم على المعلومات التي تحصل عليها فريق البوصلة من خلال مراقبته لنشاط الهيكلين التشريعي والتنفيذي.

يتتبع هذا التقرير مسار إعداد الميزانية لسنة 2017 منذ أن منح حكومة يوسف الشاهد ثقة مجلس نواب الشعب، بدءاً من خروج مشروع القانون من المجلس الوزاري، مروراً بمجلس نواب الشعب، لجاناً وجلسة عامة، وعودة إلى المجالس الوزارية المسؤولة عن حسن تطبيق أحكام قانون المالية لسنة 2017 من خلال الأوامر التطبيقية.

يأتي هذا التقرير خلال فترة تآهب الحكومة للبدء في إعداد ميزانية سنة 2018، رغبة في توفير نقد بناء للمسار ككل، سواء كان على أسس ترتيبية أم تشريعية، ورغبة في تطوير قوانين المالية كأدوات تسمح للسلطة التنفيذية بتنفيذ برامجها، بدعم مدروس من السلطة التشريعية.



مسار إعداد ميزانية 2017



¹ أجل يحدده القانون الأساسي للميزانية المؤرخ في 13 ماي 2004

² كما نص عليه الدستور



عرض يوسف الشاهد مشروع قانون المالية لسنة 2017 على مجلس وزاري بعد قرابة شهر ونصف من نيل حكومته ثقة مجلس نواب الشعب.

تبيّن من خلال جلسات الاستماع لأعضاء الحكومة التي قامت بها اللجان التشريعية خلال مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2017، أن عددا من الوزارات والهيئات أعلنت صراحة أو ضمنا معارضتها للميزانية التي قُصّصت لها، رغم تواجدهم في اجتماعات اللجان، نظريا، للدفاع عن الميزانيات المقترحة.

يمكنكم الاطلاع على تواريخ كافة الاستماع في الملحق (1)

وزير الشؤون الدينية (عبد الجليل بن سالم)

أعلن صراحة " لم نضع هذه الميزانية وإنما وضعتها الحكومة السابقة وهي ميزانية لا تعبر عن سياساتنا لكن حاولنا أن نضيف تعديلات تتماشى مع سياسات الوزارة قبل 15 أكتوبر 2016. أغلبيتها أنجزت في الحكومة السابقة التي لا تعبر عن آرائنا وتوجهاتنا"

وزيرة السياحة (سلمى اللومي).

عبرت على عدم رضاها عن التراجع (بنسبة 5.3 بالمائة) في ميزانية وزارتها.

وزير العدل (غازي الجريبي).

صرّح داخل لجنة التشريع العام أن "طموحات الوزارة أكثر من الميزانية التي تمّ رصدها لها"

وزيرة المرأة (نزيهة لعبيدي).

أكدت على أنّ ميزانية وزارة المرأة لا تتماشى مع ما تتطلبه من مجهودات

وزير التربية (ناجي جلول)

صرّح أنّ "ميزانية الوزارة تبقى دون الحاجيات الدنيا على مستوى نفقات التنمية والتصرّف"

09/05/2016

منشور إعداد قانون المالية صادر عن رئيس الحكومة السابق (الحبيب الصيد)

حكومة الحبيب الصيد

تقديم تقديرات النفقات من مختلف الإدارات لوزارة المالية
31/05/2016

إعداد مشروع قانون المالية من طرف وزارة المالية

عدم تجديد الثقة في حكومة الحبيب الصيد

30/07/2016

منح الثقة لحكومة يوسف الشاهد
26/08/2016

عرض مشروع قانون المالية على مجلس الوزراء
14/10/2016

حكومة يوسف الشاهد

إيداع مشروع قانون المالية عند مجلس نواب الشعب
15/10/2016

مناقشة مشروع قانون المالية داخل اللجان من 25/10/2016 إلى 05/12/2016

المصادقة على قانون المالية
10/12/2016



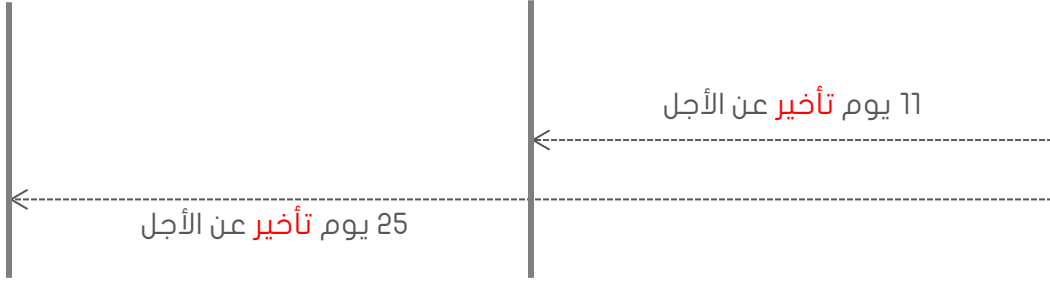
مناقشة قانون المالية في مجلس نواب الشعب

يتكون قانون المالية من أحكام عامة، تأتي في شكل فصول قانونية، تتضمن الإجراءات المالية والجبائية، ومن أبواب الميزانية، وهي تفصيل لميزانية الدولة حسب الهياكل، أي الوزارات والهيئات والمجالس وغيرها.

9 نوفمبر

26 أكتوبر

15 أكتوبر



آخر باب تم إيداعه

رئاسة الحكومة

أول أبواب تم إيداعها

وزارة الشؤون الدينية

رئاسة الجمهورية

وزارة الشؤون الثقافية

مجلس نواب الشعب

إيداع قانون المالية لسنة 2017

أحكام الميزانية

ميزانية الدولة

القانون صلب اللجان

من 25 أكتوبر 2016 إلى 05 ديسمبر 2016

- 57 اجتماع
- مدة العمل : 210 س 5 د
- مدة التأخر : 56 س 40 د
- نسبة الحضور : 59%

تم توزيع ابواب الميزانية على كافة اللجان القارة وذلك اعتماداً على الفصل 90 من النظام الداخلي: "يمكن لكل لجنة قارة بعد إعلام مكتب المجلس أن تطلب من إحدى اللجان الأخرى إبداء رأيها في جوانب داخلية في اختصاصها من موضوع معروض عليها للاستئناس به. ويضبط المكتب الأجل المخول للجنة غير المتعهددة أصالة لإنجاز مهامها."

نلاحظ أن تاريخ إحالة الأبواب إلى اللجان جاء بصفة متأخرة مقارنة بتاريخ إيداع مشروع قانون الميزانية لسنة 2017 حيث أن وزارة المالية أودعت مشروع القانون يوم 15 أكتوبر 2016 في حين أن الأبواب المتعلقة بميزانية كل وزارة أضيفت بصفة لاحقة. حيث أن الباب المتعلق بميزانية مجلس النواب كان أول باب أضيف إلى لجنة المالية يوم 31 أكتوبر 2016.

إضافة إلى ذلك فإنّ أجل أسبوع الذي حدّده المجلس للنظر في كافة الأبواب كان ضيقاً جداً لبعض اللجان التي كانت مطالبة بالنظر في أكثر من باب مثل:

- لجنة الفلاحة (3 أبواب في أسبوع)
- لجنة المالية (3 أبواب في أسبوع)

يمكنكم الاطلاع على قائمة اللجان والابواب التي تم 6 النظر فيها طلبها في الملحق (1)



اتسم النقاش العام حول مشروع قانون المالية لسنة 2017 ببعده عن المجال المتعلق بالمالية وتركيزه على مساءلة الحكومة وأعضائها.

بلغ عدد المداخلات خلال مناقشة أبواب الميزانية 965 مداخلة، لم تكن كلها ذات علاقة مباشرة بالميزانيات المرصودة للوزارات والهيئات، بل كانت تأتي على مختلف المشاكل التي يعانيها القطاع الذي تشرف عليه تلك الوزارات.

فمثلا بلغ عدد مداخلات النواب خلال مناقشة ميزانية وزارة التربية 42 مداخلة كانت كلها متعلقة بمواضيع لا علاقة لها بالميزانية، كالمشاكل بين الوزارة ونقابات التعليم ومسار الإصلاح التربوي.

القانون صلب الجلسة العامة

من 18 نوفمبر 2016 إلى 10 ديسمبر 2016

- 19 جلسة
- مدة العمل : 153 س 30 د
- مدة التأخر : 28 س 55 د
- نسبة الحضور : 84%

لم تتم إحالة قانون المالية لسنة 2017 كاملاً لمناقشته في الجلسة العامة، بل انطلقت الجلسة الأولى قبل أن يتم الانتهاء من دراسة الأحكام العامة في لجنة المالية والتخطيط والتنمية، وكافة أبواب الميزانية صلب الجانب القارة الأخرى.

التعديل والتوافق

في إطار مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2017 في الجلسة العامة انعقدت 3 جلسات للتوافق حول فصول مشروع القانون قبل تمريرها على التصويت في الجلسة العامة وقد اجتمع النواب بمجلس نواب الشعب بحضور بعض أعضاء لجنة المالية والتخطيط والتنمية ورئيسها إلى جانب نواب آخرون لتمثيل كتلتهم في هذه الجلسة مع وزيرة المالية وإطاراتها المرافقة لمناقشة مقترحات التعديل والإضافات التي تم إيداعها في مكتب اللجنة.

لم تنعقد هذه الجلسات التوافقية بالتزامن مع الجلسة العامة بل بعد رفعها، وقد انعقدت في اليومين الأخيرين قبل طول الأجل الدستوري للمصادقة على مشروع قانون المالية برتمه.

تقوم هذه الجلسات على تلاوة مقترحات تعديل النواب ومناقشتها بحضورهم، فإذا تم الاتفاق على مقترح ما يقرر النواب الحاضرون بأنه توافقي وذكر ذلك في الجلسة العامة لتجاوز مرحلة الدفاع عنه ودخضه التي تعتبر مرحلة هامة في مناقشة التعديلات قبل التصويت عليها وفي تشريك أكثر ما يمكن من النواب لتقديم حججهم المساندة أو المعارضة لمقترح أو آخر.

بلغ معدّل الأسئلة المطروحة أثناء مناقشة أبواب الميزانية 32 سؤالاً (أدنى قيمة 17 سؤالاً بالنسبة إلى ميزانية الهيئة العليا المستقلة للانتخابات/ أعلى قيمة 42 سؤالاً بالنسبة إلى وزارة التربية). وبلغ معدّل الأسئلة المطروحة التي لا تمت بصلة للميزانيات ونفقات التنمية والتصرف والموارد والمداخل 28 مداخلة أي ما يمثل نسبة 87.5% من إجمالي عدد الأسئلة.

قد يعكس العزوف عن مناقشة الميزانيات والتركيز على الأداء الحكومي أمرين أساسيين:

1. أنّ النواب لم يطلعوا على الميزانيات وتفصيل الموارد والنفقات لأسباب قد تعود إلى عدم احترام الآجال القانونية في إيداع الطرف الحكومي للميزانيات لدى مكاتب اللجان، مما لم يتيح للنواب الاطلاع عن كثب على محتوى الميزانيات،
2. عدم اللجوء لآليات المساءلة التي يوفرها النظام الداخلي خلال الدورة البرلمانية، كعدم انتظام جلسات الحوار مع الحكومة التي تكون فرصة لطرح القضايا والمشاكل المتعلقة بـ"ضعف" الأداء الحكومي.

يمكنكم الاطلاع على تفاصيل الأسئلة المطروحة على الحكومة خارج إطار نقاش الميزانية في الملحق (V).



التصرف في الميزانية حسب الأهداف ومؤشرات قياس الأداء

تحتوي بعض الميزانيات على إستشراف أهداف البرامج للسنوات المقبلة (2018-2019) مثل ميزانية وزارة الشؤون المحلية والبيئة، مما يقدم فكرة أوضح على تطور مؤشرات قياس الأداء لبرامج الوزارة، في حين تقتصر برامج باقي الأبواب على مؤشرات لسنة 2017.

ينطلق الإطار التجريبي لنظام التصرف في الميزانية حسب الأهداف في لجنة وزارية اجتمعت يوم 19 أكتوبر 2006 حيث حددت دفعة أولى من 4 وزارة تلتقها دفعة ثانية متكونة من 5 وزارات ثم أخيراً 12 وزارة أي 21 وزارة بالاجمال.

✓ تطبق منهجية التصرف في الميزانية حسب الأهداف



21 وزارة، ما يمثل 65.6% من المؤسسات المذكورة في ميزانية الدولة، وما يقارب 92% من الميزانية الجمالية

✗ المؤسسات التي لم تطبق منهجية التصرف في الميزانية حسب الأهداف

الهيئة العليا المستقلة للانتخابات
رئاسة الحكومة
رئاسة الجمهورية
المجلس الأعلى للقضاء
4 وزارات من بينها وزارتي الدفاع والخارجية
هيئة الحقيقة والكرامة

فمثلاً في ميزانية وزارة الشؤون المحلية والبيئة لسنة 2017، نجد في هدف "النهوض بالموارد البشرية" مؤشر "نسبة التأطير" بنسب قانون المالية 2016 وتقديرات 2017 و 2018 و 2019 دون نسب إنجازات السنوات السابقة، الأمر الذي يجعل التقديرات خالية من أي معنى وبذلك يستحيل القيام بأي مقارنة أو تقييم للأداء. ومن ناحية أخرى ليس لدينا أي معادلة حسابية أو تفسير على ما يعكسه هذا المؤشر: هل تجمع هذه النسبة إشارات الوزارة و كل الإدارات التابعة لها ؟ أم هل تمثل نسبة التأطير في الجماعات المحلية فقط، علماً أن قدرة الحكومة في تحسين هذا المؤشر سيكون من العوامل الأساسية في تسريع وانجاح مسار اللامركزية.

نلاحظ أيضاً بالنظر إلى الأهداف التي تهيكّل ميزانية الوزارة أن مؤشرات قياس الأداء المقترنة بها غير واقعية نوعاً ما حيث لا تعكس مثلاً التوزيع الجغرافي للبرنامج أو تأثيره على فئات إجتماعية بعينها.

رغم أن 65.6% من الأبواب مقسمة حسب نظام التصرف في الميزانية حسب الأهداف فإننا نلاحظ تفاوتاً كبيراً بين مختلف هذه الأبواب من ناحية شكل الميزانية المقدمة ومدى عمق تفصيلها.

يتناقض هذا مع أحد غايات هذه المنظومة المتعلقة بالبرمجة على المدى المتوسط والبعيد حيث لا تمكن تقديرات أهداف البرامج الغير ممتدة على أكثر من سنة واحدة من تتبع وتقييم تنفيذ الميزانيات ومخططات الاستثمار ومنه العمل الحكومي عموماً، الأمر الذي يعرقل تفعيل مبدأي الشفافية والمساءلة.

بمقارنة مؤشرات قياس أداء البرامج في الوزارات المعدة ميزانياتها حسب نظام التصرف في الميزانية حسب الأهداف نلاحظ تفاوتاً في جودة هذه المؤشرات من حيث توفر المعلومات و عكس المؤشر لتأثير البرنامج و أهدافه في الواقع.

التوصيات

وجب التأكيد على دور وحدات التصرف في الميزانية حسب الأهداف على مستوى مختلف الوزارات في اعتماد مؤشرات ذات جودة. كما للنواب أيضاً دور مهم في طلب أن تكون المؤشرات عاكسة لواقع العمل الحكومي والاعتماد عليها في متابعتها مستقبلاً.



برامج القدرة على الأداء

تفاصيل الأهداف والمؤشرات وأسباب اختيارها من مراجع ومبررات اعتماد الهدف. وتقدم الأهداف في إطارها الإستراتيجي في بطاقات مؤشر قيس الأداء الضرورية لفهم وتقييم انجازات وتقديرات المؤشرات المذكورة في ميزانيات الوزارات.

تمثل برامج القدرة على الأداء مفاتيح فهم وتنسيب المعطيات المقدمة في ميزانيات الوزارات، حيث تحتوي على الإطار العام لأهداف الوزارة وبرامجها، وتقديم لإطار النفقات متوسط المدى للبرامج المعتمدة وللوزارة إجمالاً في الإطار القطاعي متوسط المدى. تحتوي برامج القدرة على الأداء أيضاً على

غابت برامج القدرة على الأداء عن النقاش على مستوى لجنة المالية واللجان التي طلب منها رأي وكذلك خلال الجلسات العامة المخصصة لقانون المالية لسنة 2017. لم يقع الاعتماد عليها لا في التقديم الذي قام به مختلف الوزراء ولا في النقاشات التي تلت ذلك في اللجان البرلمانية وفي الجلسة العامة.

نسجل أيضاً غياب أطر النفقات متوسطة المدى عن النقاش والتي تترجم توجه الحكومة العام في مختلف القطاعات، الأمر الذي يجعل من الصعب مراقبة مدى انضباط الميزانية ومدى محافظتها على التوازنات الاقتصادية والمالية للدولة خارج السنة الجبائية محل مشروع قانون المالية.



الهيئات المستقلة ومجلس نواب الشعب

تعتبر الهيئات المستقلة، سواء نص عليها الدستور صراحةً أو جاءت لخدمة مبدأ دستوري أو كانت وليدة إرادة حكومية، سلطة لها من الاستقلالية نظرياً و بحكم النصوص المحدثة لها ما للسلطات الأربع التي ركزها الدستور. لهذه الهيئات الاستقلالية الإدارية والمالية بمعنى أنها مسؤولة عن إعداد ميزانيتها وعن صرفها.

بنسبة 10 بالمائة، وأشار عدد من النواب إلى ضمانة ميزانية رئاسة الجمهورية مقارنة بميزانية مجلس النواب وإلى ما قد يدل ذلك على تناقض مع النظام السياسي الذي نص عليه الدستور. حيث أدلى النائب منجي الحريوي عن حركة نداء تونس بأن "التخفيض في الميزانية دون استشارة مجلس النواب يمثل تعدي على كيان المؤسسة وتداخل السلطة التنفيذية في السلطة التشريعية"، إلا أنه لم يتم التصويت ضد ميزانية المجلس من قبل أية نائب.

تجاوز استقلالية الهيئات المستقلة من قبل السلطة التنفيذية في إعداد ميزانياتها : هيئة الحقيقة والكرامة نموذجاً

قامت الهيئة بإيداع ميزانيتها لدى مكتب مجلس النواب منذ أكتوبر 2016 والتي قدرت بـ 27 مليون دينار لكن المجلس اعتمد الميزانية التي اقترحتها الحكومة والتي قدرت بـ 10.9 مليون دينار. حيث أعلنت رئيسة الهيئة عن تحفظها على الميزانية التي خصصتها لها الحكومة مؤكدة أن "هذا المبلغ لا يفي بالحاجة" وأن "الهيئة باعتبارها سلطة عمومية مستقلة من حقها أن تقدم ميزانيتها"

هذا ليس حال أغلب الهيئات المستقلة، فعلى خلاف هيئة الحقيقة والكرامة والهيئة العليا المستقلة للانتخابات، ميزانيات بقية الهيئات ملحقة بميزانيات رئاستي الحكومة والجمهورية وميزانيات وزارات بطريقة اعتبارية مثل وزارة العدل التي أصبحت تشمل ميزانية الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

وكان إعداد ميزانيات الهيئات الدستورية كالآتي: **تقترح الهيئات المستقلة ميزانية تعرضها على وزارة المالية، تغييرها وزارة المالية وتحيلها على مجلس نواب الشعب دون أي نقاش مع الهيئة.** من ناحية أخرى، تجاهل مشروع قانون المالية لسنة 2017 ميزانية بعض الهيئات المستقلة مثل هيئة النفاذ إلى المعلومة، وفي هذا الخصوص أشارت نائبة عن حركة النهضة سلاف القسنطيني في إطار جلسة استماع إلى الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقة مع مجلس نواب الشعب حول مشروع ميزانية رئاسة الحكومة لسنة 2017 إلى انعدام ميزانية لهيئة النفاذ إلى المعلومة وهي هيئة جديدة أحدثت إثر المصادقة على قانون النفاذ إلى المعلومة في مارس 2016 .

أدى هذا التمشي إلى إمتعاض أغلب الهيئات من نقص الموارد التي أضيف إليها بمقتضى قانون المالية. كما أدى هذا إلى ما صار من تحكيم على مستوى المجلس في ميزانيات هيئة الحقيقة والكرامة وهيئة الانتخابات. الأمر الذي لم يحدث لباقي الهيئات بحكم أن ميزانيتها ملحقة بأبواب معينة في الميزانية، ويتم بذلك المصادقة على ميزانيات هذه الهيئات دون حضورها الفعلي لتقديم وجهة نظرها ، مما يمثل تهديد على استقلاليتها.

بالنسبة لمجلس النواب:

في إطار مناقشة ميزانية مجلس النواب في الجلسة العامة المنعقدة في 19 نوفمبر 2016 ندد عدد من النواب وعلى رأسهم رئيس المجلس محمد الناصر بضعف الميزانية المرصودة للمجلس نظراً لانخفاضها

التوصيات

- من المهم أن تكون ميزانيات هذه الهيئات على درجة من التفصيل لا تقل عن درجة تفصيل ميزانيات الوزارات والرئاسات. وبما أن معظم هذه الهيئات حديثة، يمكن البدء بالعمل بمنظومة التصرف في ميزانياتها حسب الأهداف لتتطوّر مؤشرات العمل فيها بطريقة علمية

- من الأجدر أن تتم مناقشة ميزانيات الهيئات المستقلة بحضورها وبتقديمها لمقترحاتها

- كما من الأنسب أن يتم تقديم ميزانيات كل الهيئات المستقلة كأبواب في الميزانية أو أن تكون مدرجة تحت باب واحد يجمعها.



جدل حول مسألة الأجور في القطاع العام

نقائص في التنسيق بين مختلف الفرق الحكومية المتعاقبة، مما أدى إلى تعارض بعض القرارات مع إجراءات تم اتخاذها من قبل الحكومات السابقة لحكومة يوسف الشاهد..

أجور 10 أشهر ؟

في إطار مناقشة ميزانية وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي عقدت لجنة المالية والتخطيط والتنمية جلسة للاستماع إلى وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي السيد فاضل عبد الكافي حيث صرح أن الوزارة خفّضت من الاعتمادات المخصصة لأجور الإدارة المركزية ب 2 مليون دينار يعني أنه تم احتساب أجور 10 أشهر.

هذا وقد عبّر عدد من النواب عن استغرابهم من التخفيض في قيمة الاعتمادات المخصصة للتأجير ل 10 أشهر فقط في حين أن الميزانية ترصد لسنة مالية كاملة أي 12 شهر.

وفي نفس السياق تبين في تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية حول ميزانية مجلس النواب أنه في ما يتعلق بالتخفيض في الاعتمادات المخصصة للتأجير، أوضحت المديرية العامة للمصالح المشتركة أن وزارة المالية اعتمدت على استهلاكات الثلاثية الأولى من هذه السنة، أي قبل الترفيع من منحة العمل البرلماني للموظفين، وتمت مراسلة وزارة المالية في هذا الشأن حيث تعهدت بالوضع على ذمة المجلس أقساط تكميلية، كما يعود هذا النقص إلى إلغاء الاعتماد المخصّص لانتداب المساعدين البرلمانيين.

تجدد الإشارة في هذه الحالة إلى أن الاتفاقيات المبرمة بين الجمهورية التونسية وصندوق النقد الدولي أصبحت متناقضة مع اتفاقية وقعت بعدها بين الحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل حيث أن نصت على تنفيذ الزيادة في أجور موظفي القطاع العام، في حين أن تعهدت الحكومة التونسية مسبقا لدى صندوق النقد الدولي بتجميد كتلة الأجور.

تصريحات مختلفة ساهمت في فقدان الثقة من بعض نواب المجلس في قدرة الحكومة على توفير أرقام دقيقة وواقعية لمواصلة النقاش حول الأجور في القطاع العام، وتحدثت بعض الأطراف تحديداً على إمكانية عجز الدولة عن دفع رواتب سنوية كاملة لموظفي القطاع العام

تسببت هذه النقائص في تعطيل مسار مناقشة الميزانية عندما فرض التحاور مع الأطراف الاجتماعية المعنية بالأمر.

يمكنكم الإطلاع على تفاصيل سياسات التحكم في الأجور في القطاع العام في الملحق عدد VI

التوصيات

يمكن تفادي هذا الإشكال مستقبلاً عن طريق توفير كل المعلومات التي تم إدراجها ضمن ميزانية الدولة حسب توزيع شهري للنفقات، لكي يتم التأكد من ضمان مبدأ سنوية الميزانية.



قانون المالية التكميلي لسنة 2016

اعتمدت أجزاء من ميزانية الدولة لسنة 2017 في أبواب معينة على الميزانية التكميلية لسنة 2016 في حين لم تعتمد عليها أبواب أخرى، وهذا قبل المصادقة على الميزانية التكميلية.

قدمت الحكومة مشروع قانون المالية لسنة 2017 وشرع المجلس في نقاشه وصادق عليه قبل أن يتم النظر في قانون المالية التكميلي لسنة 2016، لذي أودع يوم 5 ديسمبر 2016، نوقش في اللجنة يومي 20 و21 ديسمبر 2016 ثم في الجلسة العامة يوم 27 ديسمبر 2016.

المصادقة على قانون المالية التكميلي لسنة 2016

مناقشة مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2016 داخل لجنة المالية

المصادقة على قانون المالية لسنة 2017

إيداع مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2016

مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2017 داخل اللجان

إيداع مشروع قانون المالية لسنة 2017 عند مجلس نواب الشعب

27/12/2016

20-21/12/2016

10/12/2016

05/12/2016

25/10/2016

15/10/2016

نستنتج من هذا أن مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2017 والمصادقة عليه تمتا دون الاعتماد على نتائج الميزانية لسنة 2016 ودون تقييم لإنجاز ميزانية 2016. يؤدي هذا التمشي إلى تكرار أخطاء في التقدير على مستوى الفرضيات وعلى مستوى توزيع الاعتمادات وبرمجة الإصلاحات دون الوقوف على مشاكل تستوجب إعادة هيكلة بعض النفقات أو مراجعة قدرة الحكومة على إنجاز مشاريعها وصرف التقديرات وتعبئة الموارد وتحقيق الإصلاحات التكميلية كما هو الحال في مشروع قانون المالية لسنة 2017.

التوصيات

رغم أن القانون الأساسي للميزانية الحالي لا يفرض النظر في مشروع قانون الميزانية التكميلي للسنة قبل النظر في مشروع قانون الميزانية للسنة الموالية، ورغم استحالة ذلك أحيانا نظراً للأجال القانونية المتعلقة بالإيداع والمصادقة، يبقى من الأنسب النظر في مشروع الميزانية التكميلية قبل مشروع الميزانية خاصة عندما تكون أجزاء من مشروع الميزانية مرتكزة على الميزانية التكميلية كما هو الحال في مشروع قانون المالية لسنة 2017.

من المعلومات الواجب توفيرها أيضاً تفاصيل غلق الميزانية السابقة، والذي يكون في شكل قانون أيضاً يصادق عليه مجلس نواب الشعب. يجدر بالذكر أن مجلس نواب الشعب كان قد صادق على غلق ميزانيات 2010 - 2012 في السنة الفارطة، وأن غلق سنة 2013 تم إيداعه في مارس 2016 من قبل وزارة المالية.



الأوامر التطبيقية المتعلقة بقانون المالية لسنة 2017

تتطلب 7 فصول من قانون المالية لسنة 2017 أوامر تطبيقية (منها 6 أوامر حكومية وقرار وزارتي) لضبط كيفية تفعيل أحكامها. تم نشر أمرين تطبيقيين فقط،

الفصل	الأمر / القرار الحكومي	نعم	لا
10	أمر حكومي يضبط نسبة من مردود المساهمة على مبيعات التبغ المصنع و الوقيد وورق اللعب و البارود المحدثة بالفصل 55 من القانون عدد 109 لسنة 1995 المؤرخ في 25 ديسمبر 1995 المتعلق بقانون المالية لسنة 1996 التي تمول حساب دعم الصحة العمومية		
15	قرار من وزير المالية يحدد كيف ينتفع على إثره موظفو الدولة والجماعات المحلية و المؤسسات العمومية ذات الصيغة الإدارية من شهر جانفي إلى غاية شهر نوفمبر 2017 باعتماد يتمثل في تخفيض في مبلغ الخصم من المورد المستوجب على مرتباتهم وأجورهم يساوي 50% من المبلغ الصافي المترتب عن الترفيع في أجورهم.		
19	حسب الفصل 19 مكرر يصادق أمر حكومي على اتفاقية تبرم بين المؤسسات التي تتصرف في منطقة مينائية مخصصة لسياحة العبور والوزير المشرف على القطاع والتي تحدد الخدمات المتعلقة برسو البواخر وعبور السياح وذلك في إطار توسيع ميدان تطبيق الأداء على القيمة المضافة		
80 مكرر	إحداث سلك خاص داخل الإدارة العامة للأداءات يسمى فرقة الأبحاث ومكافحة التهرب الجبائي ويستلزم أمر حكومي لتنظيمه		
52	توسيع ميدان تطبيق المعلوم الموظف على الرحلات الجوية ويستلزم أمر حكومي يضبط طرق التطبيق والاستخلاص		
61	إحداث خط تمويل بمبلغ 200 مليون دينار لفائدة الفئات متوسطة الدخل يتم بمقتضاه توفير قرض ميسر لتغطية التمويل الذاتي المطالب بها المنتفع قصد اقتناء المسكن الأول ويتم ضبط صيغ البرنامج وشروط الانتفاع به وإجراءات إسناده بأمر حكومي		
64	تيسير شروط وإجراءات الانتفاع بالامتياز الجبائي للسيارات المعدة لاستعمال المعوقين جسدياً وتضبط شروط إجراءات وطرق تطبيقه بأمر حكومي		

تم نشر الأمر الحكومي عدد 161 المتعلق بضبط شروط الانتفاع ببرنامج المسكن الأول وصيغ وشروط الانتفاع بالقرض الميسر، في 31 جانفي 2017. تم الاعتراض على هذا الأمر من قبل أعضاء لجنة المالية والتخطيط والتنمية لأنه يحصر اقتناء المسكن من باعئين عقاريين فقط، وهو مطابق لصيغة الفصل عند إيداعه في مجلس نواب الشعب لكنه مفاير لما ناقشه النواب في اللجنة وما تم المصادقة عليه. لقد تم تعديل الصيغة المدرجة لكي لا تحصر الاقتناء من الباعئين العقاريين فحسب، ولم يأخذ الأمر الحكومي ذلك بعين الاعتبار.

سأل أعضاء لجنة المالية ووزارة المالية، ووزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية، في 16 فيفري 2017، وتمت مطالبتهم بتعديل الأمر الحكومي لجعله منسجماً مع الفصل في قانون المالية لسنة 2017. صدر في 29 مارس 2017 الأمر الحكومي عدد 391، والذي ينقح الأمر الحكومي المذكور أعلاه ويلائمه بأحكام القانون.



الاستنتاجات والتوصيات

تضمن قانون المالية لسنة 2017 أول ميزانية تدافع عنها حكومة يوسف الشاهد. اتسم نقاش ميزانية 2017 بظهور عديد الأزمات السياسية بين الحكومة ومختلف مكونات المجتمع كأصحاب المهن الحرة من أطباء ومحامين، الذين أبدوا اعتراضهم على بعض الأحكام الجبائية التي تضمنها مشروع الحكومة، ومع الاتحاد العام التونسي للشغل الذي طالب الحكومة بالالتزام بالزيادات في الأجور.

تعود هذه الأزمات في أغلبها إلى إمضاء الحكومات المتعاقبة على التزامات متضاربة مع عدة متدخلين محليين ودوليين. أثر أيضا ضيق الوقت المخصص لنقاش الميزانية في مجلس نواب الشعب على إمكانية نواب الشعب من التأثير على أحكام الميزانية وأبوابها مما يتلاءم وواقع الشعب.

يتسبب في هذه الإشكاليات تطبيق إطار قانوني تجاوزه الزمن، وهو القانون الأساسي للميزانية لسنة 1967، والذي تم تنقيحه في سنة 2004، والمفترض استبداله بعد تمرير مشروع قانون يعوضه، كان قد تم إيداعه من قبل الحكومة في 20 نوفمبر 2015.

لضمان حسن إعداد ميزانية سنة 2018، ولتفادي الإشكاليات التي تمت معاينتها في ميزانية 2017، توصي البوصلة ب:

1. إصدار "منشور إعداد ميزانية الدولة لسنة 2018" من قبل رئاسة الحكومة في أقرب الآجال، والذي سينتج التوجهات الاقتصادية الكبرى لحكومة يوسف الشاهد للسنة المقبلة،
2. التسريع في النظر في مشروع القانون الأساسي للميزانية الجديد من قبل مجلس نواب الشعب، لتفادي الثغرات الموجودة في التشريع الجاري به العمل،
3. إعداد والمصادقة على قانون المالية التكميلي لسنة 2017 في آجال تسبق مناقشة مشروع ميزانية 2018.



الملاحق

١. تواريخ دخول الأبواب في مجلس نواب الشعب والاستماع
٢. النقاش والتصويت على أبواب الميزانية
٣. التغييرات في فصول قانون المالية
٤. التصرف حسب الأهداف
٥. الأسئلة الشفاهية خلال الجلسة العامة
٦. تطور سياسيات التجكم في الأجور



أ. تواريخ دخول الأبواب في مجلس نواب الشعب والاستماع بالبوصلية

الأيام التي خصت للاطلاع على الميزانية	تاريخ الاستماع للجهة المعنية	تاريخ الإيداع داخل اللجنة	الميزانية	لجنة
3	07/11/2016	04/11/2016	وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي	لجنة المالية والتخطيط والتنمية
4	07/11/2016	03/11/2016	وزارة المالية	
	تم إلغاء جلسة الاستماع	31/10/2016	مجلس نواب الشعب	
5	08/11/2016	03/11/2016	وزارة السياحة والصناعات التقليدية	لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والتجارة والخدمات ذات الصلة
6	09/11/2016	03/11/2016	وزارة النقل	
11	14/11/2016	03/11/2016	وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	
6	15/11/2016	09/11/2016	وزارة الصناعة والتجارة (باب التجارة)	
4	08/11/2016	04/11/2016	وزارة الشؤون الثقافية	لجنة الشباب والشؤون الثقافية و التربية والبحث العلمي
6	10/11/2016	04/11/2016	وزارة التكوين المهني والتشغيل	
	08/11/2016	غير متوفرة المعلومة	وزارة شؤون الشباب والرياضة	
	16/11/2016	غير متوفرة المعلومة	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	
4	15/11/2016	11/11/2016	وزارة الصناعة والتجارة (باب الصناعة)	لجنة الصناعة والطاقة والثروات الطبيعية والبيئة الأساسية والبيئة
3	17/11/2016	14/11/2016	وزارة الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة	
6	09/11/2016	03/11/2016	وزارة الشؤون المحلية والبيئة (باب البيئة)	
8	03/11/2016	26/10/2016	وزارة الشؤون الدينية	لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية
9	04/11/2016	26/10/2016	رئاسة الجمهورية	
	09/11/2016	غير متوفرة المعلومة	هيئة الحقيقة والكرامة	
	09/11/2016	غير متوفرة المعلومة	وزارة العدل	لجنة التشريع العام
7	10/11/2016	03/11/2016	وزارة الشؤون الاجتماعية	لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية
3	10/11/2016	07/11/2016	وزارة الصحة	
7	14/11/2016	07/11/2016	وزارة المرأة والأسرة والطفولة	
6	09/11/2016	03/11/2016	وزارة الشؤون المحلية والبيئة (باب الشؤون المحلية)	لجنة تنظيم الإدارة والقوات الحاملة للسلاح
7	10/11/2016	03/11/2016	وزارة الدفاع الوطني	
1	10/11/2016	09/11/2016	وزارة الداخلية	
6	15/11/2016	09/11/2016	رئاسة الحكومة	
5	08/11/2016	03/11/2016	الهيئة العليا المستقلة للانتخابات	لجنة النظام الداخلي والحصانة والقوانين البرلمانية والقوانين الانتخابية



II. النقاش والتصويت على أبواب الميزانية

التصويت					المداخلات في النقاش العام					الميزانية
تاريخ المصادقة	مجموع	محتفظ	لا	نعم	المجموع	سلبي	إيجابي	لا علاقة بالميزانية	محايد	
19/11/2016	133	17	0	116	30	26	1	0	3	مجلس نواب الشعب
19/11/2016	132	17	0	115	29	12	13	0	4	رئاسة الجمهورية
21/11/2016	128	10	5	113	29	14	1	0	14	الوظيفة العمومية
21/11/2016	139	17	8	114	25	17	1	0	7	رئاسة الحكومة
21/11/2016	99	7	4	88	15	6	0	9	0	العلاقة مع الهيئات الدستورية
22/11/2016	125	9	9	107	46	2	0	44	0	الشؤون المحلية والبيئية
22/11/2016	143	0	2	141	39	12	0	27	0	الداخلية
23/11/2016	150	3	4	143	32	9	1	22	0	العدل
24/11/2016	141	4	7	130	34	0	0	34	0	التجهيز والإسكان
24/11/2016	140	11	10	119	28	4	1	22	1	الخارجية

ا. النقاش والتصويت على أبواب الميزانية

التصويت					المداخلات في النقاش العام					الميزانية
تاريخ المصادقة	مجموع	محتفظ	لا	نعم	المجموع	سلبي	إيجابي	لا علاقة بالميزانية	محايد	
24/11/2016	130	0	0	130	24	1	1	20	2	الدفاع الوطني
25/11/2016	118	0	11	107	33	1		30	2	التنمية والاستثمار
25/11/2016	136	1	13	122	26	0	0	26	0	المالية
26/11/2016	0			0	43	1	0	42	0	الزراعة والموارد المائية
	0				39	8	0	31	0	الثقافة
28/11/2016	0		21	105	36	2	0	34	0	الصناعة والتجارة
28/11/2016	0	5	10	113	28	0	0	28	0	الطاقة والمناجم
29/11/2016	0	14	8	108	23	2	0	21	0	الشؤون الدينية
28/11/2016	0	2	10	103	22	6	1	15	0	الاتصال والاقتصاد الرقمي
24/11/2016	130	0	0	130	24	1	1	20	2	الدفاع الوطني



ا. النقاش والتصويت على أبواب الميزانية

التصويت	المداخلات في النقاش العام									الميزانية	
	تاريخ المصادقة	مجموع	محتفظ	لا	نعم	المجموع	سلبي	إيجابي	لا علاقة بالميزانية		محايد
	30/11/2016	143	14	12	117	35	8	0	27	0	الشباب والرياضة
	30/11/2016	120	10	11	99	31	3	0	28	0	المرأة والأسرة
	01/12/2016	137	6	17	114	40	5	0	35	0	الصحة
	01/12/2016	132	9	12	111	36	2	0	34	0	الشؤون الاجتماعية
	02/12/2016	150	9	19	122	42	0	0	42	0	التربية
	02/12/2016	96	10	2	84	33	2	0	31	0	التعليم العالي والبحث العلمي
	03/12/2016	119	4	11	104	41	2	0	39	0	النقل
	03/12/2016	135	9	9	117	29	1	0	28	0	التشغيل والتكوين المهني
	05/12/2016	136	5	8	123	35	9	1	21	4	السياحة
	05/12/2016	151	10	1	140	17	4	1	7	5	الهيئة العليا المستقلة للانتخابات

III. التعديلات التي تم إدخالها على فصول قانون المالية

الفصل	في اللجنة	في الجلسة العامة
1	دون تغيير	تعويض " 32 275 000 000 مليون دينار" بـ "32.2 مليار دينار" تعويض مبلغ موارد العنوان الأول بـ "22 351 700 000 دينار"
3	دون تغيير	تعديل في مبلغ القسم الرابع: نفقات التصرف الطارئة بـ " 360 207 000 دينار " تعديل في مبلغ القسم الثامن: نفقات التنمية الطارئة بـ " 554 123 000 دينار "
11	دون تغيير	تتكفل الدولة بوضع خط تمويل بمبلغ 250 مليون دينار لفائدة مؤسسات التمويل الصغير في شكل جمعياتي والبنك التونسي للتضامن يهدف للتشجيع على بعث المشاريع الصغرى ودعم المبادرة الخاصة في إطار منظومات اقتصادية وفي الميدان الفلاحي والحرفي والمشاريع الجديدة المحدثة من قبل ذوي الإعاقة لحسابهم الخاص. كما يخصص جزء من هذا الخط لفائدة صغار ومتوسطي الفلاحين وصغار البحارة لتمويل قروض موسمية في حدود 50 مليون دينار. ويعهد بالتصرف في هذا الخط المشار إليه أعلاه إلى البنك التونسي للتضامن بمقتضى اتفاقية تبرم مع الوزارة المكلفة بالمالية تضبط شروط وإجراءات الانتفاع وكيفية التصرف فيه.
14	دون تغيير	تنقيح جدول الضريبة على الدخل كما يلي: من 0 إلى 5000 دينار: النسبة 0% / النسب الفعلية للحد الأقصى: 0% من 5000.000.001 إلى 20.000 دينار: النسبة 26% / النسبة الفعلية في الحد الأقصى: 19.5% من 20.000.001 إلى 30.000 دينار: النسبة 28% / النسبة الفعلية في الحد الأقصى: 22.33% من 30.000.001 إلى 50.000 دينار: النسبة 32% / النسبة الفعلية في الحد الأقصى: 26.20% 50.000 دينار فما فوق: النسبة 35%
16	دون تغيير	إلغاء الإعفاء بالنسبة لمادة السكر غير الممزوج بالعمولات وبالمواد الملونة وتعليبه إعفاء المعدات الرياضية
18	دون تغيير	إرجاع الإعفاء بالنسبة لتسويق العقارات المؤثثة المعدة لإيواء الطلبة

III. التعديلات التي تم إدخالها على فصول قانون المالية

الفصل	في اللجنة	في الجلسة العامة
19	إلغاء 6% بالنسبة للمعدّات الرياضية إلغاء 6% بالنسبة لتسويغ العقارات المؤثثة المعدة لإيواء الطلبة إخضاع مادة السكر غير الممزوج بالعطورات والسكر المنضوي تحت عدد 17.02 إلى نسبة 6%	دون تغيير
21	إخضاع الأدوية التي ليس لها مثيل محليا إلى الأداء على القيمة المضافة ابتداء من غرة جانفي 2017 التنصيص على عدم الترفيع في أسعار هذه الأدوية طالما أنها خاضعة لنظام المصادقة الإدارية للأسعار	إعفاء الأدوية التي ليس لها مثيل محليا من الأداء على القيمة المضافة
24	تغيير الترقيم بالنسبة لعمليات جمع النفايات البلاستيكية لفائدة مؤسسات الرسكلة والخاضعة إلى 6% من 29 إلى 28	دون تغيير
25	حذف إخضاع السيارات السياحية التي لا تتجاوز قوتها 4 خيول جبائية إلى نظام تفاضلي جبائي بـ10%	دون تغيير
26	تغيير في الفقرة المتعلقة بإخضاع الخدمات بنسبة 12% بحذف "الخبراء والمستشارون" قبل عبارة "المستشارون الجبائيون" وإدراجها في مظّة جديدة "الخبراء والمستشارون مهما كان اختصاصهم"	تعديل العدد 3 لإخضاع خدمات المطاعم والمقاهي من الصنف الأول باستثناء الخدمات المتعلقة بتقديم المشروبات الكحولية لنسبة الأداء على القيمة المضافة بـ6%
27	ملاءمة الفصل بحذف العدد 12 مكرر المتعلق بإخضاع المعدات الرياضية لنسبة 6% والتي تم حذفها	دون تغيير
28	إضافة إخضاع البيوعات والهبات المتعلقة بعقارات وتتراوح قيمتها بين 500 ألف دينار ومليون دينار إلى معلوم تسجيل تكميلي بـ2%	دون تغيير
31	إخضاع أعمال المحامي أمام المحاكم والهيئات التأديبية والتحكيمية إلى واجب الإدلاء بالإعلام بالنيابة وفق سلسلة منتظمة وغير منقطعة، تولي المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية توزيع الإعلانات بالنيابة ضمن 3 أصناف: صنف أول: 10 دينار / صنف ثان: 20 دينار / صنف ثالث: 30 دينار تطبيق الإجراء ابتداء من غرة أفريل 2017	رفض الفصل

III. التعديلات التي تم إدخالها على فصول قانون المالية

الفصل	في اللجنة	في الجلسة العامة
31	حذف العدد 1 من الفصل إخضاع الأشخاص الذين يحققون أرباحا غير تجارية إلى واجب التنصيص على معرفهم الجبائي ضمن كل الوثائق المتعلقة بممارسة أعمالهم تعويض عبارة "المصحات" الواردة بالعدد 2 بـ"المصحات والمؤسسات الاستشفائية"	إضافة للعدد 1 لاستثناء التنصيص على المعرف الجبائي بالنسبة الوصفات الطبية
33	تعويض "الشرطة الجبائية" بـ"فرقة الأبحاث ومكافحة التهرب الجبائي" تعويض "جهاز لدى مصالح الجبائية" بـ"سلك" إسناد لأعوان فرقة الأبحاث ومكافحة التهرب الجبائي التعهد التلقائي بالبحث في الجرائم الجبائية	إضافة فقرة لتمكين المطلوب من نسخة قانونية من المحضر في أجل أقصاه عشرة أيام من تاريخه إضافة واجب حمل أعوان فرقة الأبحاث ومكافحة التهرب الجبائي لبطاقتهم المهنية إضافة وجوبية توجيه محاضر معاينة المبالغات الجبائية الجزائية التي يمكن لحكام التحقيق معاينتها إلى مصالح الجبائية دون أجل
59	دون تغيير	رفض الفصل
66	إضافة "والسجون" في عنوان الفصل	تمتع الحافلات المخصصة لنقل المسنين والحافلات المخصصة لنقل العاملين في القطاع الفلاحي بالإعفاء
40	دون تغيير	إضافة للفصلين 118 و 120 "مقترحين من الهياكل المهنية الأكثر تمثيلا له، بصفة عضو عضوين، يميّنان بمقرّر من الوزير المكلف بالمالية لمدة ثلاث سنوات غير قابلة للتجديد مرّة واحدة." حذف الفصل 127 وتعويضه بفصل جديد تحت ترقيم الفصل 40 مكرر: لغى أحكام الفصلين 60 و 61 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية. تلغى عبارة "انتهاء مرحلة الصلح القضائي المنصوص عليها بالفصل 60 من هذه المجلة" الواردة بالفقرة الثانية من الفصل 82 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية وتعوض بعبارة "انقضاء أجل الاعتراض المنصوص عليه بالفصل 55 من هذه المجلة". وتتم دعوة المطالب بالأداء للحضور لدى اللجنة طبقا لأحكام الفصل 70 من هذه المجلة أو تكليف من ينوبه طبقا للقانون أو الاستعانة بمن يختاره دون أن يكون عدم حضوره تأثير على سير الملف.



III. التعديلات التي تم إدخالها على فصول قانون المالية

الفصل	في اللجنة	في الجلسة العامة
41	دون تغيير	رفض الفصل
44	دون تغيير	إضافة فقرة أخيرة: تطرح الأرباح المعاد استثمارها صلب الشركات دون سواها والتي تستجيب للشرك المنصوص عليها بالتشريع الجاري به العمل من قاعدة المساهمة الظرفية المنصوص عليها بهذا الفصل وذلك في حدود 50 % من قاعدة المساهمة المذكورة. ولا يمنح هذا الطرح إلا للشركات الخاضعة لنسبة 25 %.
50	دون تغيير	تعديل الفصل: تولى محررو عقود إحالة العقارات والأصول التجارية إعلام المركز الجهوي لمراقبة الأداءات ذا مرجع النظر في أجل أقصاه الخمسة عشر يوما الأولى من كل ثلاثية مدنية بعمليات التفويت التي تولوا تحريرها حسب أنموذج تعده الإدارة للفرض يتضمن خاصّة هوية المتعاقدين ورقم معرفه الجبائي وفي غياب ذلك رقم بطاقة التعريف الوطنية والتمن والعنوان وعدد الرسم العقاري إن وجد. ويترتب عن الإخلال بهذه الأحكام تطبيق أحكام الفصل 91 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية
61	تعويض عبارة "الإخلالات" بـ "الطعون"	دون تغيير
62	تعويض "4 أيام من تاريخ العلم بالحكم" بـ "في طرف 10 أيام من تاريخ صدور الحكم"	إضافة جملة في العدد 2 "خاصة منها القاضية بحفظ التهم أو إرجاع المحجوز"
63	حذف "منجز من قبل باعث عقاري"	دون تغيير



III. التعديلات التي تم إدخالها على فصول قانون المالية

الفصل	في اللجنة	في الجلسة العامة
58	دون تغيير	<p>تغيير عنوان الفصل:</p> <p>“طرح الهبات والإعانات المسندة إلى الدولة وعائلات شهداء الوطن وجمعيات النهوض بالمعوقين من أساس الضريبة”</p> <p>إضافة مطة للعدد 1:</p> <p>“-الهبات والإعانات المسندة إلى الجمعيات العاملة في مجال النهوض بالأشخاص المعوقين والتي تنشط طبقا للتشريع المتعلق بها”</p> <p>إضافة عدد 3:</p> <p>“تلغى أحكام الفصل 45 من القانون التوجيهي عدد 83 لسنة 2005 المؤرخ في 15 أوت 2005 المتعلق بالنهوض بالأشخاص المعوقين وحمايتهم.”-</p>
61	دون تغيير	<p>تعديل في الفصل بتعويض عبارة الفقرتين 2 و3 بـ “الفقرة 2 ابتداء من عبارة “شريطة” والفقرة الثالثة</p> <p>إضافة عدد 2:</p> <p>تضاف إلى الفصولين 50 و51 من القانون عدد 123 لسنة 2001 المؤرخ في 28 ديسمبر 2001 المتعلق بقانون المالية لسنة 2002 كما تم تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة عبارة “أو معينه” وذلك مباترة بعد عبارة “من قبل مالكيها”</p>
66	دون تغيير	<p>تعديل الفقرة الأولى من العدد 3:</p> <p>لا يمكن استخلاص أقل من 40 دينار عند تسجيل العقود والنقل والأحكام والقرارات والكتابات الخاضعة لمعلوم تسجيل نسبي أو تصاعدي.”</p> <p>إضافة عدد 11:</p> <p>“تطبق أحكام هذا الفصل باستثناء أحكام العدد 3 منه على الأحكام والقرارات الصادرة ابتداء من غرة جانفي 2017 كما تطبق على الأحكام والقرارات الصادرة قبل هذا التاريخ وغبر المسجلة قبل نفس التاريخ”</p>

17. التصرف في الميزانية حسب الأهداف

التصرف حسب الأهداف	الميزانية
	مجلس نواب الشعب
	رئاسة الحكومة
	رئاسة الجمهورية
	وزارة الوظيفة العمومية والحكومة
	وزارة العلاقة مع الهيئات الدستورية و المجتمع المدني و حقوق الانسان
X	وزارة الداخلية
X	وزارة الشؤون المحلية والبيئة
X	وزارة العدل
	وزارة الشؤون الخارجية
	وزارة الدفاع
X	وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية
X	وزارة المالية
X	وزارة التنمية والإستثمار والتعاون الدولي
X	وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري
X	وزارة الصناعة والتجارة
X	وزارة تكنولوجيات الإتصال والإقتصاد الرقمي
X	وزارة الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة
X	وزارة الشؤون الدينية
X	وزارة الشؤون الثقافية
X	وزارة شؤون الشباب والرياضة
X	وزارة المرأة والأسرة والطفولة
X	وزارة الصحة
X	وزارة الشؤون الاجتماعية
X	وزارة التربية
X	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
X	وزارة التكوين المهني والتشغيل
X	وزارة النقل
X	وزارة السياحة
	المجلس الأعلى للقضاء
	المحكمة الدستورية
	هيئة الحقيقة والكرامة
	الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات



٧. الأسئلة الشفاهية خلال الجلسة العامة

التاريخ	الطرف الموجه إليه السؤال	الكتلة	النائب	موضوع السؤال الشفاهي
21/11/2016	وزير العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان،	النهضة	سلاف القسنطيني	تفعيل الباب السابع من الدستور المتعلق بالهيئات الدستورية
22/11/2016	وزير الداخلية	الديمقراطية	عماد الدائمي	تناول آلية الإجراء الحدودي وما رافقه من تشكيات من مواطنين باعتباره يمنعهم من مغادرة البلاد أو مغادرة، وفي الدوريات ونقاط التفتيش داخل المدن وبينها.
	وزير الشؤون المحلية	النهضة	عماد الدائمي	ل مشروع بطاقة التعريف الوطنية الإلكترونية وجواز السفر البيومتري، ومدى استفادة المواطن من هذا المشروع.
	وزير الشؤون المحلية	الجبهة الشعبية	مراد الحمادي	الأوامر المتعلقة بإحداث بلديات جديدة وتحويل الحدود الترابية لبلديات أخرى بولاية الكاف
23/11/2016	وزير الشؤون المحلية	النهضة	البشير اللزام	الشريط الساحلي وضرورة تحديده والعمل على حمايته بالنظر إلى أهميته.
	وزير العدل	نداء تونس	ابتسام الجبابلي	تفعيل بروتوكول مدريد المتعلق بالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية الذي أمضت عليه الجمهورية التونسية منذ سنة 2011
23/11/2016	وزير العدل	نداء تونس	ابتسام الجبابلي	أسباب نقل مقر قصر العدالة من باب بنات إلى حي الخضراء
24/11/2016	وزير الشؤون الخارجية	النهضة	ماهر مزيوب	مساعي الوزارة بخصوص إطلاق سراح التونسية نوران حواس المختطفة في اليمن ، واختفاء الصحفيين التونسيين سفيان الشورابي ونذير القطاري في ليبيا، وملف التونسيين المحكومين بالإعدام في العراق، ووضعية التونسيين العالقين في الدوحة، وعودة المواطن التونسي المولدي السلامي العالق في قطر منذ 2014.
	وزير الدفاع الوطني	غير منتمة	ريم الثائري	التساؤل حول حقيقة وجود قاعدة عسكرية أمريكية في تونس
	وزير التجهيز	الديمقراطية	عماد الدائمي	أسباب عزوف الوزارة عن تمديد خط السكك الحديدية إلى جهة مدنين
26/11/2016	وزير التجهيز	الديمقراطية	عماد الدائمي	شبهات فساد بالإدارة واستغلال نفوذ
	وزير الفلاحة	الحرّة	مريم بوجبل	انقطاع الماء الصالح للشرب
	وزير الفلاحة	نداء تونس	ابتسام الجبابلي	سؤال بخصوص دعوة الفلاحين في أوت 2016 إلى عدم برمجة زراعات سقوية في الموسم الفلاحي الحالي وتبعات ذلك



V. الأسئلة الشفاهية خلال الجلسة العامة

التاريخ	الطرف الموجه إليه السؤال	الكتلة	النائب	موضوع السؤال الشفاهي
28/11/2016	وزيرة الطاقة والمناجم	نداء تونس	أسماء بوالهنا	نتائج عملية التدقيق في نشاط شركة فسفاط قفصة والأوضاع التي وصلت إليها الشركة حاليا، وحول نتائج مناظرة انتداب الإطارات والإطارات الوسطى بالشركة وعدم إشهار قائمة الناجحين.
		الحررة	الصحبي بن فرج	صفقة إنجاز المحطة الكهربائية بالمرناقية.
	الديمقراطية	عماد الدائمي	التشريع الجاري به العمل في مجال نسبة الكبريت المسموحة في الديزل المورد، والفرق بين المعايير المعتمدة في تونس والمعايير الدولية، والأسباب التي منعت بلادنا من تنظيم نسب الكبريت وفق معايير منظمة الأمم المتحدة للبيئة حفاظا على صحة التونسيين من الوقود السام.	
	وزير الشؤون الثقافية	الديمقراطية	زهير المغزاوي	حول أيام قرطاج السينمائية وما رافقها من شبهات في التنظيم والدعوات الموجهة لبعض السينمائيين الحاملين لجوازات سفر إسرائيلية للمشاركة في هذه التظاهرة
01/12/2016	وزيرة الصحة	نداء تونس	فاطمة المسدي	وضعية مستشفى الحبيب بورقيبة بصفاقس، وسوء تصرفات بعض المسؤولين فيه تحت غطاء نقابي.
			محمد رمزي خميس	مناظرة انتداب عملة من الصنف الرابع في المندوبية الجهوية للصحة بزغوان وشبهة فساد في المجال .
		الاتحاد الوطني الحر	عبد الرؤوف الشابي	وفاة مواطنة في توزر جراء استعمال البنج الفاسد ، وتساءل عن نتائج التحقيق في الغرض .
		النهضة	بشير اللزام	لانطلاق في تجسيم الإصلاحات التي من شأنها تحقيق العدالة الاجتماعية في المجال الصحي.
		الديمقراطية	عماد الدائمي	استيراد لديزال ملوث يحتوي على نسب عالية من المواد السامة الخطيرة على الصحة.
		وزير الشؤون الاجتماعية	الديمقراطية	
	عماد الدائمي			التحركات الاحتجاجية لأعوان وإطارات قطاع التربية المختصة
	نعمان العش			شبهات فساد تتعلق بالصدوق الوطني للتأمين على المرض



٧. الأسئلة الشفاهية خلال الجلسة العامة

موضوع السؤال الشفاهي	النائب	الكتلة	الطرف الموجه إليه السؤال	التاريخ
ديوان الخدمات المدرسية، وجدوى إحداثه والإشكاليات العملية المرتبطة به.	عماد الدائمي	الديمقراطية	وزير التربية	02/12/2016
المركز الوطني للتجديد البيداغوجي	عماد الدائمي			
تدهور وضعيات المدارس بجهة سيدي بوزيد	عبيد العبدلي	نداء تونس		
نقص الإطار التربوي في منطقة جومين/بنزرت	بشير اللزام	النهضة		
مشكلة النواب الأساتذة والمعلمين في الانتدابات في ولاية نابل	نادية زنقر	الحرّة		
ضرورة تفعيل ميناء جرجيس	سالم الابيض	الديمقراطية		
اعتزام الدولة إنجاز مطار جديد بمنطقة أوتيك ، ومدى صحة هذا القرار والمراحل التي سيمر بها المشروع.	بشير اللزام	النهضة		
وضع شركة نقل تونس من حيث مخزون الوقود	عماد الدائمي	الديمقراطية		
الاشتراكات المدرسية والجامعيّة	عماد الدائمي			
أسطول شبكة الحافلات والسكك الحديدية	عماد الدائمي			

٧١. تطور سياسات الأجور

